

Distr.: General
13 October 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون
البنديان ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الأعمال
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

إعادة تشكيل هيكل ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يُعتبر إصلاح ركيزة السلام والأمن في الأمانة العامة للأمم المتحدة خطوة حيوية أبدأ بها في الوقت المناسب، كجزء من الجهد الأوسع لإصلاح المنظمة. وتدعو التحديات التي تواجه السلام والأمن اليوم وأوجه القصور التي تعاني منها المنظمة والتي تم تحديدها في عدد من الاستعراضات والدراسات، إلى إدخال تعديلات على هيكل ركيزة السلام والأمن في الأمانة العامة وأساليب عملها من أجل تعزيز فعالية الركيزة عن طريق الحد من تشتت الجهود وكفالة اتباع نهج أكثر تضافراً في تنفيذ الولايات وتعزيز التعاون بين الركائز. ويتضمن هذا التقرير اقتراحي، لكي تنظر فيه الجمعية العامة، لإعادة تشكيل هيكل إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام، فضلاً عن إدخال التغييرات ذات الصلة في ثقافة عمل المنظمة. وهو يصف المفهوم الأساسي والمبادئ والأهداف الأساسية للإصلاح. وإذا ما قررت الجمعية تأييد مفهوم الإصلاح وخطوطه العامة، فسوف يُقدم تقرير آخر يتضمن مزيداً من التفاصيل بشأن الاقتراح، بما في ذلك آثاره المالية الكاملة.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لإصلاح ركيزة السلام والأمن وإعادة تشكيل هيكلها في إيلاء الأولوية للمنع والحفاظ على السلام؛ وتعزيز فعالية واتساق عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ جعل ركيزة السلام والأمن أكثر اتساقاً وبراعة وفعالية من خلال نهج يتناول "كاملاً الركيزة"؛ ومحاذاة ركيزة السلام والأمن بشكل أوثق مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان.



ويتضمن الاقتراح خمسة عناصر رئيسية. أولاً، إنشاء إدارة للشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة لعمليات السلام. ثانياً، إنشاء هيكل سياسي - تنفيذي وحيد تحت إشراف الأمناء العامين المساعدين الذين يضطلعون بمسؤوليات إقليمية، يكون مسؤولاً أمام وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام. ثالثاً، إنشاء فريق من المديرين الدائمين يكون مسؤولاً أمام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام برئاسة. رابعاً، تعزيز بعض المجالات ذات الأولوية لكفالة الاتساق والتنسيق على نطاق جميع قضايا ركيزة السلام والأمن. خامساً، إدخال عدة تغييرات غير هيكلية في الطريقة التي تعمل بها ركيزة السلام والأمن على أساس يومي.

أولا - مقدمة

١ - إن منع نشوب المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية هو مبرر وجود الأمم المتحدة. ولئن كانت المنظمة مدعوة اليوم إلى الاضطلاع بمجموعة واسعة من الأدوار الحاسمة، بدءاً من العمل الإنمائي إلى المساعدة الإنسانية، وحفظ السلام وبناء السلام، فلا شك في أن ذلك قد نشأ من رماد الحرب من أجل "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وبعد مرور أكثر من سبعة عقود، لا يزال هذا الهدف يتسم بالأهمية والإلحاح كما كان دائماً. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المنظمة، دون كلل وعلى نحو متواصل، فإن تعدد التحديات والتهديدات التي يواجهها السلام والأمن في العالم وتعقيداتها المتزايدة، تفوق قدرتها على الاستجابة في معظم الأحيان. ويتطلب المشهد العالمي اليوم من الأمم المتحدة أن لا تكتفي بمجرد كونها أكثر فعالية وتماسكا فحسب، بل أن تضع منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في صميم جهودها.

٢ - ولئن كانت أسباب الفشل الدولي في منع بعض أشد النزاعات فتكا متنوعة ومعقدة، فإنني مقتنع منذ وقت طويل بأن تشتت الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة يسهم في تقويض قدرة المنظمة على الاستجابة للأزمات والنزاعات في وقت مبكر وعلى نحو فعال. وينبغي للأمانة العامة، ولا سيما ركيزة السلام والأمن، أن تكون أكثر براعة وواقعية واتساقاً ومرونة، وأن تكون قادرة على إنشاء مجموعة متنوعة من الالتزامات، بما في ذلك العمليات، على امتداد دورة النزاع ومع مجموعة من الجهات الفاعلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها وأن تدعمها بفعالية أكبر. إن رؤساء الكيانات المعنية بالسلام والأمن وموظفيهم يستحقون التقدير لجهودهم الجديرة بالثناء للتغلب على تلك التحديات من خلال التنسيق الوثيق وعلاقات العمل التعاونية. ومن الضروري الآن التصدي للتحديات من خلال الإصلاح المؤسسي لركيزة السلام والأمن.

٣ - وقد قمت بمجرد تولي مهام منصبي، بالإعلان عن الخطوات اللازمة لمعالجة العوائق والحواجر الهيكلية وغير الهيكلية التي تحول دون الاضطلاع بمسؤوليات الأمانة العامة في مجالي السلام والأمن بفعالية أكبر. وقمت بإنشاء فريق للاستعراض الداخلي لدراسة التغييرات المقترحة حالياً في هيكل السلام والأمن بالأمانة العامة، بما في ذلك التقارير المقدمة عام ٢٠١٥ من الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر A/70/95-S/2015/446)، وفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر A/69/968-S/2015/490)، والدراسة العالمية لعام ٢٠١٥ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ووضع خيارات لإجراء مزيد من التحسينات على هيكلها وأساليب عملها وتقديمها.

٤ - وفي تلك الاستعراضات، تم تسليط الضوء على البارامترات الرئيسية التالية: (أ) تزايد حجم وتعقيد النزاعات الحديثة؛ (ب) أولوية الحلول السياسية وضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وإيلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام؛ (ج) أهمية الحلول السياسية الشاملة والمملوكة وطنياً والتي يتركز محورها حول الناس للنزاعات والأزمات. واعتُبر أن تجزئة منظومة الأمم المتحدة عامل حاسم في الحد من قدرتها على التعامل في مرحلة مبكرة وبصورة مرنة وفعالة مع طيف النزاعات، بالاستناد إلى مجموعة كاملة من الأدوات المتاحة. وأشار في الاستعراضات إلى أن ترتيبات التمويل المنفصلة لمشاركة الأمم المتحدة في قضايا السلام والأمن، والإطار الإداري البيروقراطي المفرط وغير المتجاوب، والتنافس المؤسسي تشكل عقبة أخرى أمام الاتساق الاستراتيجي والتشغيلي. كما تم تحديد الحاجة إلى إقامة شراكات عالمية وإقليمية أقوى مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة من أجل التصدي

بصورة جماعية للتحديات المعاصرة المتعددة الأبعاد المتعلقة بالسلام والأمن. كما تم إبراز الحاجة إلى إجراء تحولات أكثر سلاسة وأكثر فعالية بين مختلف أنواع مشاركة الأمم المتحدة ووجودها على الصعيد الميداني.

٥ - وقد طلبت الدول الأعضاء إليّ أن أظطلع بالمسائل الرئيسية في مجال المنع والحفاظ على السلام وحفظ السلام. وقد تضمن تقرير سلفي عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-S/2015/682)، بعض التدابير التي اتخذها في الفترة المتبقية من ولايته لمعالجة تلك الأولويات. وقد شجعتني ذلك على النظر بصورة أشمل في توصية الفريق بإعادة تشكيل هيكل السلام والأمن في الأمانة العامة. كما وردت دعوات قوية للإصلاح في القرارين المتزامنين اللذين تم اتخاذهما في نيسان/أبريل ٢٠١٦ في مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ("الحفاظ على السلام")، (قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)). فقد دعت الجمعية والمجلس إلى إحراز تقدم في عدد من المجالات الأساسية ذات الصلة المباشرة بإعادة تشكيل ركيزة السلام والأمن، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز اتساق السياسات والعمليات داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بينها؛ وتحسين القيادة والمساءلة والقدرات الداخلية؛ وتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والجهات المعنية الرئيسية. كما دعوا إلى تنشيط دور مكتب دعم بناء السلام، الذي سأقدم عنه تقريراً كاملاً على النحو المطلوب خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية. وكما هو مبين في الوثيقة التي قمتُ باطلاع الدول الأعضاء عليها في ٣ أيار/مايو ٢٠١٧، فإن إيلاء الأولوية للمنع والحفاظ على السلام يشمل كلا من تعزيز الدبلوماسية الوقائية والتصدي بفعالية للتحديات الكامنة من خلال التركيز المتضافر على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أكد مجلس الأمن في قراره ٢٣٧٨ (٢٠١٧) من جديد عزمه على تعزيز الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حفظ السلام ورحب باعتزامي إجراء إصلاح في مجال حفظ السلام داخل الأمانة العامة وكذلك في الميدان.

٦ - وإنني، في ضوء الطابع المتغير للتحديات الراهنة في مجالي السلام والأمن، وبعد دراسة متأنية لنتائج وتوصيات فريق الاستعراض الداخلي وأولويات واحتياجات الدول الأعضاء، اقترحت إعادة تنظيم ركيزة السلام والأمن بالأمانة العامة، بالإضافة إلى تحسين أساليب عملها. ولا يسعى الاقتراح إلى تغيير الولايات أو الوظائف أو مصادر التمويل المقررة للأمانة العامة أو الأجزاء المكونة لركيزة السلام والأمن. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قمتُ بتوجيه مذكرة غير رسمية إلى الدول الأعضاء تلخص هذا الاقتراح. وإنني أود أن أعرب عن امتناني للردود الإيجابية التي تلقيتها من الدول الأعضاء حتى الآن ولتشجيعها على إجراء إصلاحات جريئة وذات مغزى لركيزة السلام والأمن بالتشاور مع الدول الأعضاء. وسأواصل مراعاة الملاحظات والمدخلات التي تلقيتها من الدول الأعضاء.

٧ - وتشكل مقترحاتي جزءاً من خطة أوسع نطاقاً لإصلاح المنظمة لجعلها صالحة للوفاء بوعده الميثاق بـ "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وقمتُ بتقديم التحسينات التي اقترحتها لإدارة الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة، وأوجزتُ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكي تتلاءم مع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد قدمتُ استراتيجيتي لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، بالإضافة إلى عدد من الخطوات الداخلية الأخرى في إطار سلطتي لتحسين الاتساق والتنسيق. وقامت الدول الأعضاء بالفعل بالبت في اقتراحي إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب. وسأسعى إلى كفالة أن تكون كل جهود الإصلاح التي تجري تحت قيادتي يعزز بعضها بعضاً وتهدف إلى تعزيز نهج يشمل المنظومة بأكملها.

٨ - ويتألف اقتراحي لإصلاح ركيزة السلام والأمن من بُعدين. يتمثل أولهما، في أن إعادة تشكيل هيكل الكيانات الفنية الرئيسية، وهي إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام، فضلاً عن التغييرات ذات الصلة في ثقافة العمل، ستكون أن تتسم الركائز بقدر أكبر من الاتساق واشتراكها جميعاً في المنع، والاستجابة للأزمات، والحفاظ على السلام.

٩ - ويتمثل البعد الثاني في اتخاذ سلسلة من التدابير التي قمتُ باطلاع الدول الأعضاء عليها في تقريرتي عن تغيير نموذج الإدارة في الأمم المتحدة (A/72/492، و A/72/492/Add.1). وتهدف هذه التدابير إلى تقريب عملية اتخاذ القرارات من مواضع التنفيذ؛ والثقة بالمديرين وتمكينهم من الصلاحيات اللازمة؛ وكفالة المزيد من المساءلة والشفافية؛ والحد من ازدواج الهياكل وتداخل الولايات؛ وزيادة الدعم المقدم إلى الميدان، وإصلاح عمليات التخطيط والميزنة. وإذا تمت الموافقة على إصلاحاتي الإدارية، فإنها ستعزز قدرة المنظمة على تقديم دعم عملي لركيزة السلام والأمن، بما في ذلك عمليات السلام، يتسم بالبراعة والفعالية والمسؤولية والكفاءة واللامركزية.

١٠ - ويمثل هذا التقرير العرض الرسمي للجوانب الموضوعية لاقتراحي المتعلق بإصلاح ركيزة السلام والأمن لكي تنظر فيه الجمعية العامة. فهو يصف المفهوم الأساسي والمبادئ والأهداف الأساسية للإصلاح، ويشرح مذكرتي المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بشأن إعادة تشكيل هيكل ركيزة السلام والأمن، مع مراعاة التعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء حتى الآن.

١١ - وأعتقد أن هذا الاقتراح بعيد المدى بما فيه الكفاية ومبتكر بما فيه الكفاية لتحسين طريقة عمل ركيزة السلام والأمن. وهو يتسم في الوقت نفسه، بواقعيته وسهولة إدارته - والأهم من ذلك - إمكانية تحقيقه. وهو يسعى إلى التمكين من الوفاء بالولايات والمهام الراهنة بقدر أكبر من الفعالية، وبناء نهج أقوى للتصدي لتحديات السلام والأمن، بفضل تعزيز الشراكات داخل المنظمة وخارجها، مع إعادة تأكيد مبدأ الملكية الوطنية. ويتمثل هدي في تعزيز وتحسين مشاركة المنظمة في مسائل السلام والأمن من خلال إعادة تنظيم الإدارات والمكاتب ذات الصلة، وتطوير أساليب العمل والثقافة التنظيمية التي تدعم نهج "كامل الركيزة".

١٢ - ويهدف اقتراحي إلى أن لا تترتب عليه تكاليف إضافية. وهو لا يسعى إلى نقل الموارد من التنمية أو من مجالات أخرى إلى السلام والأمن، أو العكس. ويحدوني الأمل في أن توافق الجمعية العامة على العناصر الأساسية لمفهوم الاقتراح.

ثانياً - أهداف مقترح الإصلاح

١٣ - منذ أن توليت مهام منصبي، سعيْتُ إلى رسم رؤية تطلعيه للأمم المتحدة ووضعتُ ضمن أولوياتي منع نشوب الأزمات والنزاعات التي تكلف البشرية خسائر فادحة وتقوض مؤسسات وقدرات تحقيق السلام والتنمية وحماية حقوق الإنسان. واعتبرتُ أن الأولوية تنحصر في منع نشوب النزاعات العنيفة والحفاظ على السلام. وأنا مقتنع بأننا بإيلاء الأولوية للمنوع ستمكن أيضاً من تحسين اتساق الجهود وتنسيقها بين مختلف الركائز وفي جميع مراحل النزاع.

١٤ - وتتمثل أهداف مقترحي فيما يلي: (أ) إيلاء الأولوية للمنوع وللحفاظ على السلام؛ (ب) تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واتساقها، وكفالة وضع العمل

السياسي والمرونة في النهج في مكان الصدارة؛ (ج) جعل ركيزة السلام والأمن أكثر اتساقاً وبراعة وفعالية باتباع نهج مبني على "الركيزة بأكملها" لمعالجة التجزؤ؛ (د) الموازنة بين ركيزة السلام والأمن وركيزتي التنمية وحقوق الإنسان بشكل أوثق.

١٥ - أولاً، يجب أن تعمل ركيزة السلام والأمن ككل على زيادة إمكاناتها في مجال المساعدة على منع نشوب النزاعات وقدرتها على الاستجابة بسرعة أكبر ومزيد من الفعالية لإشارات الإنذار باندلاع الأزمات ونشوب النزاعات أو تصاعد حدتها. ويجب أن تعمل المنظمة على اكتشاف الأخطار الناشئة التي تهدد السلام في مرحلة مبكرة، وأن تتصدى لها ببذل المساعي الحميدة والوساطة بسرعة وعلى نحو فعال، من أجل منع نشوب النزاعات وتصاعد حدتها واستمرارها وعودتها. ويجب أن تحظى الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والأزمات الكبرى في المقام الأول، بدعم من مجلس الأمن وبالعمل مع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين بالأولوية القصوى. ويجب أن تعمل المنظمة على التقليل بشكل ملحوظ من الحاجة إلى التدخل عن طريق عمليات سلام واسعة النطاق واستجابة إنسانية واسعة النطاق. وقد أكدت على ضرورة "تعزيز الجهود الدبلوماسية من أجل السلام" من خلال الاستخدام الاستراتيجي للمساعي الحميدة التي أضطلع بها بدعم من مبعوثين مؤهلين من شتى الخلفيات ومن مختلف المهارات، بما في ذلك زيادة عدد الوسطاء رجالاً ونساءً على حد سواء من مختلف الخلفيات الجغرافية والخبرات. وينبغي أن يستفيد تعزيز هذه الجهود من تحسين وضع الأمم المتحدة على مستوى المنع والوساطة، بما في ذلك من خلال المكاتب الإقليمية بوصفها منابر أمامية لممارسة الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز الدعم من أجل بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجالي المنع والوساطة؛ وتوطيد الشراكات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين وسائر الجهات الفاعلة في مجال الوساطة؛ وزيادة فعالية العمل الذي تقوم به عمليات السلام؛ وتعزيز التمويل الذي يمكن التنبؤ به لممارسة الدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات وبناء السلام والوساطة. وفي إطار هذه الجهود، قمت بإنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة الذي يضم ١٨ شخصية معروفة على الصعيد الدولي لتزويدي بالمشورة والدعم فيما يتعلق بجهود محددة من أجل الوساطة. وسيؤدي التقيد بالرؤية المبنية على الحفاظ على السلام في مختلف التزاماتنا على مستويات المنع وتسوية النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، في الميدان كما في المقر، ومن خلال شركائنا مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين وغيرهم في جميع مراحل دورة النزاع، إلى الإسهام في كفالة إيلاء مزيد من الاهتمام لتحليل الأسباب الجذرية للنزاع ومعالجتها في أي سياق.

١٦ - ثانياً، ستستمر النزاعات المسلحة وسائر أشكال العنف في تهديد السلام والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، حتى مع بذل قصارى الجهود لمنع نشوب النزاعات. ولذلك، سيبقى نشر عمليات السلام عنصراً أساسياً وجلياً للغاية في سجل الأمم المتحدة للسلام والأمن. ويتمثل الهدف الذي أصبو إليه من هذه المقترحات في أن تعمل عمليات السلام على وضع الحلول السياسية في مركز الجهود التي تبذلها، وأن تكون أكثر ملاءمة للغرض المنشود في العالم المعقد الذي نعيش فيه اليوم، بالاستناد إلى ولايات أكثر تخصصاً وتسلسلاً ومرونة وتصاميم متغيرة للبعثات. ويتعين عليها معالجة تعقد النزاعات الحالية التي تتطلب نهجاً مبنياً على السياق عن طريق العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الوطنيين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويجب أن تكون عمليات السلام عنصراً رئيسياً في هيكل مؤسسي منسق تنسيقاً جيداً لأنشطة المنع والحفاظ على السلام، والاستراتيجيات السياسية، وتسوية النزاعات، وإدارة الأزمات. ويجب على الأمم المتحدة أيضاً أن تكون مستعدة لمواجهة التحديات السياسية والأمنية الجديدة

والمنازعة، و سيسهم اقتراحي في كفاءة تكييف عمليات السلام بفعالية مع هذه التحديات، مما قد يستلزم ولايات متعاقبة ومكيفة بشكل أفضل.

١٧ - ثالثاً، يجب أن تصبح ركيزة السلام والأمن أكثر سرعة في الاستجابة واتساقاً وفعاليتاً وأن تجسّد نهجاً مبنياً على "الركيزة بأكملها" يولي الأولوية للمنع وللحفاظ على السلام إلى جانب معالجة الأولويات الاستراتيجية والسياسية والتنفيذية الرئيسية. وكما هو مبين في هذا التقرير، يجب أن يسهم كل من العناصر الهيكلية وغير الهيكلية في إنشاء ركيزة أكثر فعالية واتساقاً وترابطاً، مما يمكن الأمم المتحدة من المساهمة في وقت أبكر وعلى نحو أفضل وبصورة أشمل في الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام، ومنع نشوب النزاعات، والتصدي لتصاعد حدة الأزمات أو نشوب النزاعات. ويسعى اقتراحي إلى التغلب على التجزؤ وتيسير الاستخدام الفعال للقدرات في كل جوانب ركيزة السلام والأمن، مع زيادة التركيز على دعم العمل الميداني وتمكينه والتعاون مع الأفرقة المتعددة التخصصات المنبثقة عن مختلف الهيئات في منظومة الأمم المتحدة. وإني في هذا الصدد، أشدد على أنه رغم أن اقتراحي، على النحو المبين أدناه، يتوخى وجود إدارتين منفصلتين، ستعمل كلتاها ككيانين متصلين يتوليان المسؤولية عن مجموعة كاملة من الالتزامات والعمليات المتعلقة بالسلام والأمن.

١٨ - رابعاً، يجب الاعتراف بركيزة السلام والأمن ومنحها مكانة تمكنها من العمل بمزيد من الفعالية مع سائر منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تكفل هذه الركيزة الاتساق مع ركيزة حقوق الإنسان ودمج حقوق الإنسان في عملها. ويجب أن تعمل الركيزة عن كثب مع المنظومة الإنمائية ومع الذراع الإنساني للأمم المتحدة. ويتسم الدور الذي يؤديه المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بأهمية جوهرية في هذا الصدد. ولهذا الغاية، ستعزز مهام مكتب دعم بناء السلام، تحت القيادة العامة لوكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وسيتولى دوراً أكبر في التنسيق بين مختلف الركائز مستقبلاً. وسيكون من المهم في هذا الإطار كفاءة توفر الدعم المناسب للجنة بناء السلام وتعزيز دورها الاستشاري ودورها كصلة وصل بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وكياناتها المعنية والدعوة إلى عقد اجتماعات فيما بينها، وإدارة صندوق متين لبناء السلام يقدم دعماً حافزاً ويتسم بسرعة الاستجابة والمرونة كميصر للحفاظ على السلام بالنيابة عني. وسيجري تمكين العناصر المكونة لمكتب دعم بناء السلام لكي تربط الركيزة بالجهود المبذولة على صعيد المنظومة وأدواتها في مختلف النزاعات وتوطيد الشراكات مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، بما يتماشى مع رؤية القرارات المتعلقة باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

١٩ - وهناك صلات متينة تربط بين إصلاح ركيزة السلام والأمن والتركيز على تغيير وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي قدمت تقريراً بشأنها في وقت سابق من العام الحالي وسأقدم تقريراً آخر بشأنها في كانون الأول/ديسمبر. ويشكل بناء مؤسسات وقدرات وطنية فعالة وقادرة على التكيف وتحمل الصدمات والضغوط التي تؤدي إلى النزاعات عنصراً رئيسياً في خطتي المتعلقة بالمنع. وإني على قناعة بأن تزويد أفرقة الأمم المتحدة القطرية على نحو أفضل بالقدرات والخبرات ذات الصلة من أجل بناء القدرات الوطنية، سيؤدي إلى زيادة فعالية الأمم المتحدة في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغاياتها.

ثالثاً - اقتراح إعادة تنظيم إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام

٢٠ - يسعى اقتراحي إلى تنظيم القدرات والموارد الفنية الموجودة ودمجها على نحو أكثر عقلانية من أجل توجيهها بمزيد من الفعالية نحو تحقيق الأهداف المبينة أعلاه. كما يتوخى إجراء تغييرات هامة غير هيكلية. ويدعو إلى إنشاء ما يلي:

(أ) إدارة للشؤون السياسية وبناء السلام، التي ستجمع بين المسؤوليات الاستراتيجية والسياسية والتنفيذية لإدارة الشؤون السياسية، ومسؤوليات بناء السلام المنوطة بمكتب دعم بناء السلام. وستولي الإدارة الأولوية لمنع نشوب النزاعات والوساطة وتسوية النزاعات وبناء السلام، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الركائز ومجموعة متنوعة من القدرات المتخصصة، وتوجه الإمكانات والموارد نحو هذه الأولويات. وستتولى هذه الإدارة توفير التوجيه والإدارة والدعم للمكاتب الإقليمية، ولما يتبع لي من مبعوثين ومستشارين خاصين وشخصيين ومكاتب من أجل دعم العمليات السياسية.

(ب) إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية من أجل توفير التوجيه والإدارة والدعم لبعثات حفظ السلام وللبعثات السياسية الخاصة في الميدان التي تقع خارج اختصاص إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من القدرات المتخصصة.

(ج) هيكل سياسي - تنفيذي وحيد يعمل تحت إشراف الأمناء العامين المساعدين تناط به مسؤوليات إقليمية ويخضع لتسلسل إداري مزدوج يربطه بوكيلي الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات حفظ السلام، ويكون جزءاً من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ويربط هذه الإدارة بإدارة عمليات حفظ السلام ويتولى مسؤولية الإدارة اليومية لجميع الأنشطة السياسية والتنفيذية المتعلقة بالسلام والأمن. وسيعزز هذا النهج الإقليمي فهم السياقات المحددة وييسر العمل والتعاون مع الشركاء الإقليميين وغيرهم من الشركاء.

(د) فريق دائم للمسؤولين الرئيسيين تابع لوكيلي الأمين العام للإدارتين المقترحتين برئاستي، يتولى القيادة الموحدة للمسؤوليات الاستراتيجية والسياسية والتنفيذية من أجل كفالة اتباع نهج متسق قائم على "الركيزة بأكملها" في المقر وفي الميدان.

إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

٢١ - ستتولى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام إدارة طيف من الالتزامات في مجال السلام والأمن لكفالة اتباع نهج أكثر شمولاً للحفاظ على السلام. وتتضمن هذه الالتزامات الرصد التمهيدي المبكر، والإنذار والاستجابة المبكرين، وعمل المبعوثين، والمكاتب السياسية الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، ودعم الوساطة والمساعدة الانتخابية، وسائر أنشطة المنع وتسوية النزاعات والوساطة وبناء السلام، بسبل منها تعزيز التعاون بين الركائز وبناء الشراكات الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات. وستتولى الإدارة أيضاً الإشراف على المساعي الحميدة والجهود الدبلوماسية التي أضطلع بها وإدارتها، بما في ذلك الجوانب السياسية للعلاقات مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى في مجالات مسؤولياتها.

٢٢ - وستخصص الإدارة قدرات مؤسسية وحيزاً لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وستقوم بتحديد وتحليل الأخطار التي تهدد السلام والأمن بالتنسيق مع إدارة عمليات السلام وسائر شركاء الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما ركيزتا حقوق الإنسان والتنمية. وستعمل على وضع الأدوات والقدرات والخبرات ذات الصلة ونشرها بغية تنفيذ المنع والوساطة. وتحقيقاً لتلك الغاية، ستعتمد على المكاتب الإقليمية بوصفها منابر أمامية للدبلوماسية الوقائية؛ وبناء شراكات مع الجهات الفاعلة الإقليمية وجهات أخرى؛ وتقديم دعم مخصص للوساطة وتقديم المساعدة الانتخابية إلى الدول الأعضاء. وستعمل الإدارة على توفير قدرات التحليل والدعم للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية للمساعدة على تنمية القدرات الوطنية من أجل معالجة العوامل المسببة للنزاع وأسبابه الجذرية. وستعمل أيضاً مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومن خلالهما.

٢٣ - وسيتولى وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام المسؤوليات التي يتولاها في الوقت الراهن وكييل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية بوصفه المنسق على نطاق المنظومة المعني بالمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، وفق التكاليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ١٣٧/٤٦ والذي يعاد تأكيده كل سنتين.

٢٤ - وستظل مكونات مكتب دعم بناء السلام الحالي (السياسة العامة والعمل الحكومي الدولي والتمويل) موحدة تحت قيادة أمين عام مساعد وستُعزَّز لتكون صلة وصل للتعاون بين الركائز وإدارة صندوق بناء السلام ودعم لجنة بناء السلام. ويتعين على اللجنة أداء دور مهم بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية مكرسة لتحقيق الاتساق في الجهود الدولية الرامية إلى بناء السلام من خلال مد الجسور بين ركائز منظومة الأمم المتحدة، ومنبراً يجمع بين مجموعة متنوعة وواسعة من الجهات الفاعلة. وسيعزز الدعم المقدم إلى اللجنة عن طريق تقوية الصلة الوظيفية بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، بما في ذلك الهيكل السياسي - التنفيذي الإقليمي الوحيد، من أجل كفالة صلة اللجنة بالتحليل والاستراتيجيات الإقليمية المشتركة والوجود الميداني. وستظل اختصاصات صندوق بناء السلام على حالها، وسيحافظ على الصلة الوظيفية التي تربطه بالمكتب التنفيذي للأمين العام، لتوفير صندوق تمويل جماعي جاهز ومحقق ومرن وفي الوقت المناسب كميصر لمهمة الحفاظ على السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما سيتولى صندوق بناء السلام دوراً استراتيجياً لتعبئة الموارد من أجل تمويل بناء السلام على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به.

٢٥ - وبناء على ذلك، ستكون مكونات بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بمثابة "مفصل" بين ركيزة الأمن والسلام ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ويشمل هذا الترتيب مشاركة الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام في آليات تنسيق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التوجيهية المشتركة المقترحة لتنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية واللجنة التنفيذية. وسيسهل الترتيب، من خلال التركيز على المنع والحفاظ على السلام، في إعادة تنشيط مكتب دعم بناء السلام، وفقاً للولاية التي تنص عليها القرارات المتعلقة باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وسأقدم في تقريرتي المقبل مزيداً من التفاصيل بشأن عملية إعادة التنشيط هذه.

٢٦ - ووفقاً للولاية التي تنص عليها القرارات المتعلقة باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، ستجتمع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بين خبرات منظومة الأمم المتحدة لتيسير تنفيذ إجراءات متسقة على نطاق المنظومة ودعم الشراكات من أجل منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

وسيشمل ذلك تكثيف التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي، بالإضافة إلى المجتمع المدني والمنظمات النسائية والقطاع الخاص. كما سيشمل عمل الإدارة في مجال الشراكات تقديم الدعم إلى المنظمات والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وبناء قدراتها، وصياغة المبادرات والاستراتيجيات الإقليمية، بالتعاون مع إدارة عمليات السلام وسائر شركاء الأمم المتحدة.

٢٧ - وستقدم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام الدعم الفني ودعم الأمانة إلى مجلس الأمن وبعض الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة ومجلس الأمن، كلجنة بناء السلام؛ واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وستوفر الإدارة الدعم الإداري والفني لسائر الأفرقة والآليات الأخرى المعنية برصد الجزاءات. وستكون المساعدة الانتخابية ودعم الوساطة جزءاً من عمل الإدارة. وستقدم الإدارة الدعم إلى كيانات غير تابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلام والأمن على النحو الذي تكلف به.

إدارة عمليات السلام

٢٨ - ستقدم إدارة عمليات السلام المشورة والتوجيه والدعم بصورة متكاملة إلى عمليات حفظ السلام في المجالات الاستراتيجية والسياسي والتنفيذي والإداري، وكذلك إلى البعثات السياسية الخاصة العاملة في الميدان وغير الخاضعة لسلطة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وهذا من شأنه أن يكفل زيادة سرعة الاستجابة والترابط والاتساق، ويشجع إنشاء "مركز امتياز" متكامل لعمليات الأمم المتحدة للسلام. إلا أنني أود أن أشدد على أن هذا المقترح يقرّ تماماً بالطابع المتميز لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، واختلاف آليات تمويلها.

٢٩ - وستتولى إدارة عمليات السلام مسؤولية منع نشوب النزاعات والتصدي لها وإدارتها، والحفاظ على السلام في البلدان والمناطق التي تُنشَر فيها بعثات لحفظ السلام وبعثات سياسية خاصة في الميدان غير خاضعة لسلطة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وستشمل مسؤولياتها تيسير إبرام الاتفاقات السياسية وتنفيذها، وتقديم المشورة والدعم من جانب خبراء متخصصين في شتى المجالات، وقيادة عمليات التحليل والتخطيط المتكاملين لعمليات السلام والبلدان والمناطق التي تُنشَر فيها، وذلك بالتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وغيرها من الشركاء في الأمانة العامة وفي منظومة الأمم المتحدة. كما تشمل هذه المسؤوليات وضع البرامج ذات الصلة على الصعيد القطري لمعالجة دوافع النزاع العنيف وأسبابه الجذرية. وستواصل الإدارة أيضاً تعزيز الشراكات والتنسيق على نحو فعال لدعم ولايات واستراتيجيات بعثات الأمم المتحدة الخاضعة لسلطتها.

٣٠ - وستقدم إدارة عمليات السلام الدعم إلى الجهود الدبلوماسية التي تبذلها عمليات السلام الواقعة في نطاق مسؤوليتها، بما في ذلك العلاقات مع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات والجهات المعنية الأخرى حسب الاقتضاء، وذلك بالتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والشركاء الآخرين. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستكفل الإدارة أن يكون استخدامها لجميع الأدوات والقدرات والخبرات ذات الصلة موجهاً نحو تعزيز دعمها لعمليات السلام والبلدان والمناطق التي تُنشَر فيها، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة. وستقوم إدارة عمليات السلام أيضاً بتقديم الدعم، حيثما تكلف بذلك، إلى الكيانات والبعثات غير التابعة للأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن.

٣١ - وسيكون مقر مكتب الشؤون العسكرية، بقيادة أمين عام مساعد، داخل إدارة عمليات السلام. وسيضطلع بالمهام الأساسية التي كُلف بها، وتشمل تحديد القدرات وتكوين القوات ونشر العناصر العسكرية للبعثات وممارسة الرقابة عليها. وسيؤدي إنشاء الهيكل السياسي-التنفيذي الوحيد على الصعيد الإقليمي إلى تيسير كثير من أنشطة المكتب وزيادة فعاليتها، كأنشطة تقديم المشورة العسكرية التقنية والدعم إلى العمليات السياسية وعمليات السلام، بما في ذلك العمليات التي لا يُتَوَخَّى نشر عمليات الأمم المتحدة فيها، وتقديم المشورة العسكرية إلى الشركاء في مجالي التخطيط والنشر.

٣٢ - وسيقدم مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، بقيادة أمين عام مساعد، الدعم التنفيذي والاستشاري إلى المؤسسات المعنية بسيادة القانون وقطاع الأمن، وفي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإجراءات المتعلقة بالألغام. وسيكفل إقامة تعاون منهجي مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها، على نحو ما يجري حاليا من خلال جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، فيما يتصل بسيادة القانون في حالات ما بعد انتهاء النزاع وغيرها من الأزمات، والأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات والمعنية بإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستعمل شعبة الشرطة وغيرها من عناصر مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية مع هذا الهيكل السياسي - التنفيذي الوحيد من أجل دعم عملية تحقيق الاستقرار والمساعدة على القيام بالمهام المتعلقة بالحماية في البعثات الميدانية، وكذلك المهام المتعلقة ببناء القدرات والمهام الاستشارية. ومن شأن وجود العنصرين الشرطي والعسكري في إدارة واحدة أن يساعد على الإبقاء على الصلات اللازمة بين عنصر الشرطة والعنصر العسكري في مجالات التخطيط وتكوين القوات والانتشار والأنشطة المتعلقة بالحماية.

رابعا - نهج "الركيزة بأكملها"

الهيكل السياسي - التنفيذي الإقليمي الوحيد

٣٣ - يقوم مقترحي على دمج الشُعَب الإقليمية الحالية التابعة لإدارة الشؤون السياسية ومكتب عمليات إدارة عمليات حفظ السلام في هيكل سياسي-تنفيذي وحيد مشترك بين الإدارتين الجديدتين. وسيكون هذا الهيكل برئاسة الأمناء العامين المساعدين الذين يضطلعون بمسؤوليات إقليمية محددة. وسيكون هؤلاء الأشخاص ذوو الصفة المشتركة مسؤولين عن كافة الأنشطة السياسية والتنفيذية المتصلة بقضايا السلام والأمن، بما في ذلك تقديم الإرشاد والتحليل والتوجيه في المجالات الاستراتيجية والسياسي والتنفيذي، وتقديم الدعم التنفيذي المتكامل لجهود المنع والحفاظ على السلام، وكذلك رصد الأزمات ومواجهتها. وسيتولى كل من الأمناء العامين المساعدين وضع استراتيجيات ونُهُج متكاملة لأغراض منع نشوب الأزمات، والتصدي لها، والحفاظ على السلام في المنطقة التابعة لكل منهم.

٣٤ - وسيكفل إنشاء هيكل سياسي - تنفيذي وحيد تعامل الكيانات الميدانية مع نقطة دخول واحدة للاحتياجات السياسية والتنفيذية من المقر. وسييسر أيضا الانتقال بين مختلف أنواع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بسلاسة وبمزيد من الاتساق والفعالية. وسيظل استخدام حساب دعم عمليات حفظ السلام والميزانية العادية دون تغيير.

٣٥ - كما سيؤدي الهيكل السياسي - التنفيذي الوحيد إلى تحسين عمليات التحليل ووضع الاستراتيجيات والاستجابات على الصعيد الإقليمي، من خلال دمج الخبرات الفنية الإقليمية تحت قيادة إقليمية واحدة؛ وتعزيز الترابط بين الولايات والأنشطة السياسية والتنفيذية وتكاملها؛ وتيسير الإنذار المبكر وتفعيل تدابير المنع ومواجهة الأزمات؛ وتقديم الإرشاد والدعم الفنيين للكيانات الميدانية؛ وتعزيز التعاون مع الشركاء كالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وكفالة الاستمرارية في عمليات الانتقال بين السياقات التي توجد بها بعثات والسياقات الحالية منها، وكذلك بين البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام. وستستفيد جميع الكيانات المعنية بالسلام والأمن من تعزيز وتنسيق الإرشاد السياسي والتنفيذي الناتج عن دمج جميع الأفرقة والقدرات الإقليمية في هيكل واحد. وستعتبر الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء أن من الأيسر عليها أن تستعين بجهات الحوار المعنية بشأن مجموعة كبيرة من القضايا التي تنطبق على بلد أو إقليم بعينه.

٣٦ - سيكون الأمناء العامون المساعدون مسؤولين أمام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام بشأن القضايا المتعلقة بالسياقات الحالية من البعثات، والمكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، ومكاتب مبعوثي ومستشاري الخاصين، وأمام وكيل الأمين العام لعمليات السلام بشأن القضايا المتعلقة ببعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة العاملة في الميدان وغير الخاضعة لسلطة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والبلدان والمناطق التي تُنشر فيها تلك البعثات، مع إطلاع وكيل الأمين العام الآخر على المستجدات. ويمثل هذا الترتيب القائم على تسلسل إداري مزدوج أسلوباً جديداً ومبتكراً في العمل يعزز الترابط بين المسؤوليات ذات الصلة بين الإدارتين. وسيطلب استثماراً كبيراً على صعيد القيادة والإدارة وإنشاء علاقات عمل قائمة على مستوى رفيع من التعاون، تتجسد في ثقافة عمل جديدة وأكثر تأزراً. وستُنظَّم المناطق الإقليمية لكل أمين عام مساعد حسب الشعب الإقليمية، ثم تُنظَّم على مستوى آخر يتمثل في أفرقة مخصصة للسياقات والاحتياجات المحددة لكل منطقة، وذلك بهدف تعزيز الترابط بين الركائز وداخل كل منها. وسيكفل التسلسل الإداري التابع لكل من إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، إتاحة الاستفادة من القدرات المتخصصة ذات الصلة، وكذلك تدفق المعلومات من الأمناء العامين المساعدین الآخرين التابعين للإدارتين وتدفعها إليهم والتنسيق بينهم.

٣٧ - وأنا ملتزم بتقديم الدعم الفعال من المقر لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وسيجري استعراض وتحسين الآليات التي تكفل التكامل والترابط فيما يتعلق بالأنشطة والعمليات السياسية.

٣٨ - وستُصمَّم هياكل وتدابير داخلية تتيح للأمناء العامين المساعدین أن يكفلوا ألا تؤدي مقتضيات إدارة الأزمات والعمليات المترتبة على دعم عمليات حفظ السلام إلى سحب القدرات من العمل المتعلق بمنع نشوب النزاعات. وسيتم تشجيع التقسيم الواضح للعمل والحفاظ عليه لتمكين الموظفين من تكريس مزيد من الوقت للتحليل السياسي ووضع الاستراتيجيات وتصميم العمليات، باعتبارها من المهام الرئيسية لجهود المنع، مع تلبية الاحتياجات السياسية والتنفيذية المتعلقة بدعم عمليات السلام. وبناءً على ذلك، ستسعى هذه المقترحات إلى تشجيع توفير المساحة والقدرات والموارد الكافية للدبلوماسية الوقائية وغيرها من الأنشطة الوقائية. وسيعمل الأمناء العامون المساعدون كذلك على كفالة الاسترشاد بالأبعاد الإقليمية للنزاعات في وضع الاستراتيجيات الخاصة بكل بعثة، ومعالجة تلك الأبعاد بصورة منهجية من خلال

وضع استراتيجيات إقليمية وتنفيذها، بالتنسيق مع الشركاء ذوي الصلة وكيانات الأمم المتحدة الميدانية ذات الصلة.

٣٩ - وستتوقف نجاح الهيكل السياسي - التنفيذي الوحيد على توافر شركات قوية وآليات تنسيق تجمع بين جميع أصحاب المصلحة في ركيزة السلام والأمن. وسيستفيد من النُهُج والموارد التعاونية من أجل رفع مستوى التعاون بين الركائز، بأساليب منها نماذج التعاون ذات الطابع المؤسسي، مثل جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون في الأوضاع المتصلة بسيادة القانون وحالات ما بعد انتهاء النزاعات وغيرها من الأزمات، والبرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات، والقدرات القائمة المتعلقة بالمساعدة الانتخابية ودعم جهود الوساطة، والدور الذي تضطلع به العناصر المعنية ببناء السلام في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في تعزيز الترابط على نطاق المنظومة.

٤٠ - وستواصل آليات التنسيق ذات الصلة الجمع بين أصحاب المصلحة في مجالات السياسة والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني وغيرها. وسيجري تعزيز هذه الآليات لكفالة تقديم الدعم المنسق إلى الميدان والقيام بعمليات تحليل وتخطيط مشتركة.

٤١ - وستوضع آليات تنسيق للتأكد من أن الأمناء العامين المساعدين الذين يضطلعون بمسؤوليات إقليمية يتعاملون مع المسائل الشاملة لعدة قطاعات وعدة مناطق على النحو المناسب.

الفريق الدائم للمسؤولين الرئيسيين

٤٢ - سعياً إلى توفير القيادة لجميع المهام الاستراتيجية والسياسية والتنفيذية وكفالة اتباع نهج يشمل "الركيزة بأكملها" على نطاق ركيزة السلام والأمن، سيُنشأ فريق دائم للمسؤولين الرئيسيين مكون من وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ووكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، برئاسة ستي. وسيعمل الفريق على كفالة التنسيق والتواصل والترابط في تنفيذ الأولويات المتعلقة بالسلام والأمن، ودعم الترابط على الصعيدين الإداري والقيادي، في المقر وفي الميدان على حد سواء، ودعم تعيين القيادات العليا في البعثات. وسيوفر أيضاً نقطة دخول رفيعة المستوى لركيزتي التنمية وحقوق الإنسان والكيانات الأخرى. وسيجري تيسير التعامل مع الإدارتين المعنيتين بالدعم التشغيلي وشؤون الإدارة على صعيد الفريق الدائم للمسؤولين الرئيسيين. وستوضع الآليات والإجراءات المناسبة لكفالة التنسيق والتعاون بين جميع الأمناء العامين المساعدين في الإدارتين، وكذلك مع الأمناء العامين المساعدين ذوي الصلة في الإدارتين المنشودتين المعنيتين بدعم العمليات وشؤون الإدارة على الصعيد العالمي.

خامساً - الصلة بالإدارتين المعنيتين بدعم العمليات وشؤون الإدارة على الصعيد العالمي

٤٣ - سيكون من الضروري إقامة تعاون وثيق بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام من جهة والإدارتين الجديتين المقترحتين إنشأهما في إطار تيار الإصلاح الإداري من جهة أخرى، وهما الإدارة المعنية بشؤون الإدارة والاستراتيجيات والسياسات والامتثال، وإدارة دعم العمليات. وسيتحقق ذلك من خلال تمثيل ركيزة السلام والأمن في المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والزبائن، وكذلك من خلال قدرات الدعم المخصصة. وستوضع السياسات والإجراءات والآليات والهيكل المناسبة

الموجّهة نحو الميدان ما بين الركيزة والإدارة المعنية بشؤون الإدارة والاستراتيجيات والسياسات والامتثال وإدارة دعم العمليات، لكفالة الاتساق في جميع الجوانب ذات الصلة بالميدان.

سادساً - الشؤون الجنسانية

٤٤ - على نحو ما أُقر في الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي قرار المجلس ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، لا بد من بذل جهود إضافية لكفالة إيلاء الاهتمام الكافي للأولويات المدرجة في خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما مشاركة المرأة بصورة مجدية في جميع الجهود المعنية بالسلام في جميع مراحل دورة النزاع. وستحتفظ إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام بقدرات كل منهما ووظائفها المتخصصة في مجال الشؤون الجنسانية بهدف كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المستويات والمناطق المشمولة في عمل المنظمة. وستعمل هذه القدرات المتخصصة معاً عن كثب ومع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على توفير الخبرات التقنية والسياسية والسياساتية لأنشطة الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام والوحدات المعنية بالمسائل الجنسانية في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، على نحو ما دعت إليه الدراسة العالمية. وستوضع آليات من أجل كفالة تنسيق الجهود، ومشاركة الخبرات والقدرات المعنية بالمسائل الجنسانية في جميع تقييمات البعثات والتعجيل بنشرها في السياقات التي توجد فيها بعثات والسياسات الحالية منها في المراحل الحرجة، بما في ذلك المراحل الانتقالية.

سابعاً - المجالات ذات الأولوية

٤٥ - بالإضافة إلى ذلك، سأقترح عدداً من التدابير لتعزيز بعض المجالات ذات الأولوية التي تعتبر ضرورية لنجاح الإصلاحات التي أقرتها، بما في ذلك كفالة الاتساق والتنسيق في كامل ركيزة السلام والأمن. فعلى سبيل المثال، يتواصل العمل على تحديد طرق إضافية لتحقيق مزيد من الاتساق بين مختلف عناصر الإدارتين، كتعزيزه في القدرات والخدمات المتخصصة لإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام. وسيعمل مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية وقدرات متخصصة أخرى ذات صلة، بما فيها عناصر المساعدة الانتخابية ودعم الوساطة وبناء السلام في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، على تعميق التعاون المشترك بينها، مما سيؤدي إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً في مجال بناء السلام. وستستخدم هذه القدرات المتخصصة بالبعثات كلها، بالإضافة إلى السياقات غير المتعلقة بالبعثات. وستُعَدّل أيضاً مسؤوليات وضع السياسات والتوجيه وإدارة المعارف والتقييمات والتدريب على نطاق إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام لتعكس الهيكل الجديد.

٤٦ - وأتوقع أيضاً أن عدداً من المجالات ذات الأولوية في مجال دعم منع نشوب النزاعات والاستجابة للآزمات والحفاظ على السلام ستتطلب اهتماماً خاصاً، كالتحليل والتخطيط والشراكات والاتصالات.

٤٧ - وسيساعد إنشاء الهيكل السياسي - التنفيذي الإقليمي الوحيد على تعزيز تحليل النزاعات من خلال السماح للموظفين بتكريس مزيد من الوقت لتحليل اتجاهات السلام والأمن في بلد بعينه أو منطقة بعينها. وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل التحليل المشترك على نطاق المنظومة لسياق محدد

ولأصحاب المصلحة الرئيسيين خطوة حاسمة أولى نحو اتباع استراتيجيات ومشاركة سياسية أكثر اتساقاً، وزيادة فعالية الجهود والبرامج المتصلة بمنع نشوب النزاعات، والعمليات متى صدر تكليف بها. وسيؤدي ذلك إلى تحسين القدرة على تطوير فهم مشترك وشامل لحالة نزاع عنيف ودوافعه وأسبابه الجذرية. ويجب أيضاً تعزيز التحليل من خلال تحسين الروابط مع سائر المنظومة وزيادة الاتساق مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان.

٤٨ - وسيتم تعزيز التخطيط بإنشاء الهيكل السياسي - التنفيذي الإقليمي الوحيد، بطرق منها وضع استراتيجيات إقليمية. وينبغي في الوقت نفسه، إيلاء مزيد من الاهتمام لبناء قدرات التخطيط، ولا سيما في ما يتعلق بالتخطيط المتكامل والمشاركة على نطاق المنظومة، وكذلك زيادة إشراك الدول الأعضاء والشركاء الرئيسيين على نحو استباقي خلال عمليتي التحليل والتخطيط.

٤٩ - ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مزدوج بوصفها شريكاً يستجيب سياسياً وتشغيلياً إلى جانب شركاء آخرين، ولأنها تمكّن الآخرين من أداء أدوارهم وتيسّر لهم ذلك. وينبغي تحقيق ذلك من خلال تعزيز التعاون الثلاثي، وتعميق الروابط مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، بالإضافة إلى الشركاء الآخرين كالاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنتدى جزر المحيط الهادئ. وستؤطر اتفاقات الشراكة مع المنظمات الإقليمية تعزيز التعاون على جميع الأصعدة. وسيوفر مساعدو الأمين العام الذين يضطلعون بمسؤوليات إقليمية مدخلا لتعاون الشركاء الإقليميين سياسياً وتشغيلياً مع الأمانة العامة. وثمة حاجة أيضاً إلى مزيد من الاتساق في التعاون مع شركاء آخرين، بمن فيهم الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والمحلي وسائر أصحاب المصلحة، والجماعات النسائية ومنظمات الشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومراكز الفكر. كما يُعتبر البنك الدولي وسائر المؤسسات المالية الدولية شركاء ذوي أولوية في ضوء دورها الهام والمتنامي في دعم جهود منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ومن الأمثلة الرئيسية على العمل المشترك الدراسة التي أعدتها الأمم المتحدة والبنك الدولي بعنوان *سبل السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة*.

٥٠ - ومن الضروري إجراء اتصالات استراتيجية فعالة من أجل بناء الدعم مع الشركاء وأصحاب المصلحة، وتبديد المفاهيم الخاطئة، وإدارة التوقعات، وحماية سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وتحسين الوعي بعمل الأمم المتحدة وإسهاماتها. وتعتبر هذه الجهود عنصراً رئيسياً من جهود الأمم المتحدة الدبلوماسية وعمليات السلام الناجحة. وستكون المنظمة من الآن فصاعداً، أكثر ابتكاراً واستراتيجية في استخدام هذه الأداة استخداماً أفضل.

٥١ - كما إن هناك حاجة حيوية لمعالجة التشتت الراهن في مصادر التمويل من أجل الحفاظ على أنشطة السلام، لأنه يُضعف قدرة الأمم المتحدة على المشاركة في الإجراءات ذات الصلة لمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام وتيسير الإنعاش والتنمية، مشاركةً فعالة ومتسقة وشاملة وفي مرحلة مبكرة من دائرة النزاع وطوال مدته. وقد أُسندت إلي في القرارات المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام ولاية تطوير خيارات بشأن زيادة التمويل المخصص لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام، بسبل منها الاشتراكات المقررة والتبرعات؛ وستُبحث هذه المسألة بالتفصيل في تقريرني المقبل عن الحفاظ على السلام. وقد سبق أن دعوت الدول الأعضاء إلى تعزيز صندوق بناء السلام إلى حد كبير بوصفه أداة

للمساعدة على الحفاظ على السلام في الميدان، وإلى حفز منظومة الأمم المتحدة على العمل المشترك بصورة أفضل وأكثر فعالية. وستقدّم في ذلك التقرير مقترحات أكثر تفصيلاً في ذلك الصدد.

ثامناً - تغيير طريقة عملنا

٥٢ - لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في إِبْلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وتعزيز فعالية واتساق عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وتيسير مزيد من الاتساق والفعالية في ركيزة السلام والأمن، ومواءمتها بصورة أوثق مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان عن طريق الإصلاحات الهيكلية وحدها. فهناك عوامل غير هيكلية، منها طرق العمل وثقافة العمل السائدة عموماً في المنظمة، لها أهمية رئيسية لتحقيق رؤيتي المتمثلة في أمم متحدة مستعدة للتغيير وقادرة على تحقيقه. ويمكن أن تكون الهياكل بمثابة عوامل تمكين لهذه العناصر الأساسية، إلا أنه لا يمكنها تحقيقها من تلقاء نفسها. وقبل كل شيء، يجب أن يلتزم الموظفون والإدارة بنهج الركيزة بأكملها والتعاون بين الركائز المتعددة وأن يقيموا بناءً على تحقيقهم لهذا النهج. ويُتوقع من المديرين في هذا الصدد، أن يقوموا بتعزيز التعاون في المجالات المواضيعية على نطاق الأمانة العامة ومختلف الوكالات والصناديق والبرامج. وبالاستناد إلى الدروس المستفادة من نماذج التعاون الناجحة، سيجري استكشاف الفرص المتاحة في المجالات الأخرى ذات الصلة من أجل تقديم دعم متسق ومتكامل لجميع حالات الوجود في الميدان من خلال ترتيبات مشتركة ملائمة مشتركة بين الركائز.

٥٣ - وتمشياً مع استراتيجيتي لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، سُنْذِل جهود أكبر لتعزيز التكافؤ بين الجنسين، ولا سيما في الرتب العليا، في كل من المقر والميدان، بطرق منها العمل بنشاط على إعداد الموظفين المهنيين من المستوى المتوسط في الأمم المتحدة، ولا سيما النساء، ودعمهم لتقلّد مناصب قيادية في الميدان والمقر. وما زلنا ملتزماً التزاماً عميقاً بكل من تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتهيئة بيئة عمل تمكينية وداعمة تتصدى للتحيز اللاواعي والعوائق الهيكلية التي تحول دون تعزيز المشاركة الكاملة للنساء في جميع مجالات العمل في منظماتنا.

٥٤ - وإني أتوخى إجراء عدد من التغييرات الملموسة الأخرى في طريقة العمل اليومية لركيزة السلام والأمن. حيث سيجري التصدي لممارسات العمل المرهقة التي تعوق عملية صنع القرار والتنفيذ، وكذلك لتكاليف المعاملات التي تبطئ عملنا وتؤدي إلى زيادة التكاليف. وينبغي تبسيط وتسهيل العمليات الروتينية إلى حد كبير من أجل تعزيز القدرات والحيز المتاح لمعالجة الأولويات الملحة على صعيد الإدارات بصورة أكثر فعالية، وكذلك تخصيص مزيد من الوقت للتعليم. وستعمل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام معاً لتحديد الآليات والإجراءات والعمليات الرئيسية التي يمكن توحيدها وتشاؤها.

٥٥ - كما يتعين على المنظمة أن تصبح أقل عزوفاً عن المجازفة في ما يتعلق بالابتكار. ويجب أن لا يكون الابتكار هدفاً بحد ذاته، بل يجب أن يكون له أثر حقيقي على وجود المنظمة في الميدان وعلى البلدان والناس الذين تخدمهم. ويجب تشجيع التغيير والابتكار، وينبغي أن يعمل المديرين على حفز موظفيهم على إيجاد حلول مبتكرة والاعتراف بذلك في تقييماتهم. وينبغي للمنظمة، من أجل تحسين حياة الناس الذين تخدمهم، أن تواصل توليد واختبار الأفكار الجديدة، والبناء على الدروس المستفادة من الماضي. وعليها أن تبسّط النهج والعقليات المفرطة في البيروقراطية التي تقيدّها، وأن تتحدى الوضع القائم على الدوام.

٥٦ - ويجب السعي بصورة حثيثة للاستفادة على نحو أكبر من التكنولوجيا، بما فيها تلك المتاحة حالياً في المنظومة، من أجل تعزيز التحليل وتبادل البيانات والتعاون. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستحدد الإدارات منصات التكنولوجيا المشتركة التي ستمكّنها من التفاعل على نحو أكثر إنتاجية في مواضيع محددة وتعزيز أساليب عمل تتسم بطابع تعاوني أكبر.

٥٧ - وإني أعمل أيضاً على تغيير الثقافة المؤسسية في المنظومة. ويشمل ذلك جهودي لتحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهو ما عززه إنشاء اللجنة التنفيذية، وكذلك التغييرات التي أجريتها في مكنتي التنفيذي.

٥٨ - وسيكون لتعزيز القيادة والمساءلة وإدارة الأداء، بما في ذلك تنفيذ نهج الركيزة الكاملة والتعاون بين الركائز، أهمية حاسمة للنجاح. ويمثل إنشاء اللجنة التنفيذية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ خطوة مهمة نحو زيادة الاتساق والمساءلة بين مختلف الركائز. وأنا متأكد من أن إضافة الفريق الدائم للمسؤولين الرئيسيين لركيزة السلام والأمن سيزيد من تحسين الجهود في هذا الاتجاه. وفي تقريرتي عن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة، اقترحت وضع نظام محكم لإدارة الأداء والتقييم يخضع فيه القادة والموظفون في المقر والميدان للمساءلة عن الإنجاز وعن الحفاظ على معايير وقيم الأمم المتحدة.

٥٩ - وبغية تحسين قدرات القيادة ومواصلة تعزيز ثقافة المنظمة، أعتزم وضع آليات للتقييم على نطاق ٣٦٠ درجة وإيلاء مزيد من التوكيد للاستثمار في تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم. وهذا يشمل توفير التدريب في مجال القيادة للموظفين الإداريين الرئيسيين، وزيادة الفرص المتاحة للموظفين في المستوى المتوسط للاستفادة من التدريب على القيادة والإدارة.

٦٠ - وسوف أتخذ الخطوات المناسبة لتعزيز تفويض المهام الإدارية إلى الإدارات وداخلها، وكذلك إلى الميدان، ولتشجيع قيام ثقافة تعتمد بقدر أكبر على المشاركة، وبقدر أقل على التسلسل الهرمي. وستتخذ خطوات لتفويض مزيد من الصلاحيات إلى مختلف المستويات حسب الاقتضاء. ويجب اتخاذ القرارات المتعلقة بمكان العمل بصورة شفافة، وسيجري تبادل المعلومات على نطاق أوسع، بما في ذلك مع الميدان حسب الاقتضاء.

عاشراً - خاتمة

٦١ - تهدف مقترحاتي إلى إنشاء ركيزة للسلام والأمن أكثر اتساقاً وفعالية، تكون أقدر على دعم الدول الأعضاء في مواجهة مختلف التحديات التي نواجهها في عالم اليوم. وإذا أُقرت هذه الإصلاحات، فستؤدي إلى إجراء تغييرات هامة. ولذلك، فإنني أعتزم القيام برصد تنفيذها عن كثب وتقييم أثرها على عمل المنظمة وقدرتها على الإنجاز بغية إجراء التعديلات والتغييرات اللازمة بالتشاور مع الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء.

٦٢ - وسيكون القيام بعملية محكمة لإدارة التغيير عاملاً أساسياً في تنفيذ هذه المقترحات. وفي إطار التوجيه العام لرئيس ديوان الأمين العام، سيشارك في قيادة عملية إدارة التغيير وكيلاً الأمين العام للشؤون السياسية ولعمليات حفظ السلام، والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام. ويمكن الاستعانة أيضاً بمساعدة خارجية من الخبراء في مجال إدارة التغيير، حسب الحاجة. كما سيعمل الفريق مع الأفرقة المعنية بالتغيير في مجالات إصلاح أخرى.

٦٣ - وسيكون دعم الدول الأعضاء لهذه الإصلاحات والتزامها بها حاسماً في جميع مراحل هذه العملية. ومما شجعتني على العمل حتى الآن ما أعربت عنه الدول الأعضاء من تأييد قوي لمقترحاتي. وقد أعربت بوجه خاص، عن تقديري لما حظيت به رؤيتي لمنع نشوب النزاعات من دعم والتزام شديدين، وأنا على ثقة بأن المقترحات الحالية ستؤدي إلى تحسين كبير في نوعية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للدول الأعضاء في التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن اليوم. ولا تنطوي المقترحات الواردة في هذا التقرير على تكلفة، ولن تتطلب إعادة تخصيص الموارد من ركائز أو مجالات أخرى لركيزة السلام والأمن.

٦٤ - يُطلب إلى الجمعية العامة ما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بتقرير الأمين العام وتؤيد رؤيته لإصلاح هيكل السلام والأمن في الأمانة العامة؛

(ب) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من الدورة الثانية والسبعين المستأنفة تقريراً شاملاً عن تنفيذ مقترحاته لإصلاح هيكل السلام والأمن؛

(ج) أن تدعم إنشاء إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، وأن تطلب إلى الأمين العام، في سياق التقرير الشامل المذكور أعلاه، أن يقدم معلومات تفصيلية عن مهام الهيكل الجديد وهيكله واحتياجاته من الموظفين.